

دولة ليبيا  
وزارة المالية  
مصلحة أملاك الدولة

# التوصيات الختامية

لندوة ( مفاهيم في أملاك الدولة )

الثلاثاء الموافق  
2017 / 4 / 25 م

قاعة فندق  
باب البحر -  
بطنابلس

بسم الله الرحمن الرحيم

ندوة مفاهيم في املاك الدولة

طرابلس - الثلاثاء 25 ابريل 2017 م

التوصيات الختامية

بتوفيق من الله وحمده اختتمت ندوة مفاهيم في أملاك الدولة أعمالها وحققت نجاحا في الحضور الكبير وفي نوع وقيمة الورقات والمشاركة في الحوار المثمر والبناء الذي شكل قيمة إضافية إلى أهداف الندوة وأكد على أهمية إقامة مثل هذه الندوات والملتقيات للتعريف بالأهداف الإستراتيجية لمصلحة أملاك الدولة بكونها تدير احد أهم الموارد البديلة للدخل ، ويأتي مورد الأرض في مقدمة هذه الموارد التي يعول عليها مستقبلا في نقل الدولة من اقتصاد يعتمد كليا على النفط إلى منظومة اقتصادية متنوعة لضمان توفير العيش الكريم للمواطن الليبي .

وتم التوصل إلى التوصيات التالية :-

أولاً:- ضرورة اعتماد قانون تحصين أملاك الدولة والذي يُعنى بمعالجة الإشكاليات والإعاقات التشريعية لتفادي المزيد من التعدي وتثبيت حق الدولة في الإدارة والتصرف في أملاكها .

ثانياً:- تشكيل لجنة عليا لمعالجة الآثار الاجتماعية والقانونية والاقتصادية للقانون رقم 4 لسنة 1978 م والتعديلات به والقوانين ذات الصلة تتولى القيام بالمهام التالية :-

- دراسة كل الحالات المتضررة من الملاك الأصليين وشاغلي العقار حالة بحالة .
- وضع الحلول من تعويض عيني للملاك الأصليين وتوطين شاغلي العقار أو الإعفاء من قيم المثل وإجراءات أخرى تراها اللجنة مناسبة وتوافقية بما لا يسبب اضطرابا في سوق العقارات وتنظيم منح التعويضات ومن خلال ربط نزع وتحقيق الملكية مباشرة بالمصلحة.

**ثالثا:-** المعالجة التدريجية في التشريعات المنظمة للملكية العقارية وقوانين الاستثمار وفي آليات نزع الملكية وسن ما يلزم من جديد التشريعات بما يواكب اختصاصات المصلحة في الإدارة والتصرف في أملاكها وبما يلبي متطلبات الإدارة الجيدة للأرض .

**رابعا:-** إعادة النظر في التخصيصات والتعاقدات للمشروعات التنموية والتعديل والتحوير بها في ضوء تقييم تخطيطي لكافة مكونات البرنامج التنموي وإقحام القطاع الخاص في شراكة شفافة على أسس تعاقدية واضحة المعالم يتم توزيع المخاطر بين القطاعين العام والخاص بطريقة متوازنة ولتأخذ الأرض المكانة المستحقة لها في العملية الاستثمارية ويتم الاستفادة من التمويل الخاص المحلي والأجنبي بما يعكس الضمانات المقبولة من الجانبين حتى تعم الفائدة وبالتالي يخفف العبء على المالية العامة .

**خامسا:-** ضرورة إزالة القيود القانونية والإجرائية المكبلة للإيجار والاستئجار ويشمل أيضا السماح للقطاع الخاص بتنفيذ التقاسيم داخل المخططات .

**سادسا:-** نؤكد على أهمية المثلث الحكومي المتمثل في ( مصلحة أملاك الدولة ، مصلحة التخطيط العمراني ، مصلحة التسجيل العقاري) إن أحسن توظيفه من طرف الجهات الحكومية ذات الصلة والقطاع الخاص وان توطدت العلاقة الوظيفية البينية لهذه المؤسسات سوف يكون له الدور الفاعل والحلقة الأهم في عمل التخطيط والتصميم ومتابعة التنفيذ للبرنامج التنموي كي لا يحيد ولا ينحرف عن الأهداف والمسارات المرسومة لها .

**سابعا:-** الاستفادة من التجارب الدولية ذات العلاقة بالملكية العقارية والإدارة والتصرف في أملاك الدولة واستطلاع برامج الصلح الاجتماعي لديها تمهيدا لتبني مقترحات محددة تأخذ في الاعتبار الايجابيات وتتلافى السلبيات ومن ثم إسقاطها على الواقع الليبي ووضع برامج محددة لتنفيذها .

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته**

**ندوة مفاهيم في أملاك الدولة**

**طرابلس - 25 أبريل 2017 م**